برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، 22 - 2001/10/25

ملخَّص أعمال الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام 2001

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات **المجلس** التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.3/2001/14).

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2001/15
14 February 2002
ORIGINAL: ENGLISH

–

بيان المحتويات

الصفحة

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية 1

قضايا السياسات

التقرير المرحلي عن الإدارة المبنية على النتائج 2

متابعة البرنامج إعلان الألفية ودوره في مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد والدورة الاستثنائية للأمم المتحدة بشأن الطفل 3

المبادئ التوجيهية لاجتماعات المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي 3

مسائل الموارد المالية والميزانية

التقرير المرحلي الثاني عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن مراجعة الحسابات المالية للفترة 1998–1999 4

تعيين المراجع الخارجي للبرنامج للفترة 2002–2005: التقرير النهائي للجنة التقييم 5

ميزانية البرنامج للفترة المالية 2002–2003 5

شبكة البرنامج للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات لتحليل التكاليف واحتوائها 6

تقارير التقييم

تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ في تيمور الشرقية 6

تقرير موجز عن عملية الإغاثة الممتدة للسودان 4168 (التوسع الخامس)، وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 6189 7

تقرير موجز عن التقييم المرحلي لمشروع الكاميرون 4387 (التوسع الأول) 7

تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لبوليفيا (1997 – 2001) 8

تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لهايتي (1998 – 2002) 8

تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لمالي (1998 – 2002) 9

تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لزامبيا (1998– 2002) 9

المسائل التشغيلية

مخطط الاستراتيجية القطرية لبوليفيا 9

مخطط الاستراتيجية القطرية لهايتي 10

مخطط الاستراتيجية القطرية لمالي 10

مخطط الاستراتيجية القطرية لزامبيا 11

البرنامج القطري لملاوي (2002–2006) 11

البرنامج القطري لموزامبيق (2002–2006) 12

البرنامج القطري للسودان (2002–2006) 13

البرنامج القطري لغانا (2001–2005) 13

البرنامج القطري للسنغال (2002–2006) 14

البرنامج القطري للهند (2003–2007) 14

البرنامج القطري لسريلانكا (2002–2006) 15

البرنامج القطري لمصر (2002–2006) 15

البرنامج القطري لهندوراس (2002 – 2006) 16

المشروع الإنمائي سوريا 10070 المقدم للمجلس التنفيذي ليجيزه 16
عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش سريلانكا 10067 (6152 (التوسع الأول) سابقاً) المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها 16
عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش غرب أفريقيا الساحلية 10064 (6271 سابقاً) المقدمة إلى المجلس التنفيذي ليجيزها 17
عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش زامبيا 10071 المقدمة إلى المجلس التنفيذي ليجيزها 17
المسائل التنظيمية والإجرائية
برنامج العمل المؤقت للفترة 2002–2003 17
تقرير عن الوضع الراهن للامركزية في برنامج الأغذية العالمي 19
أي أعمال أخرى
ترتيبات تمويل سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم 20
برنامج الأغذية العالمي والأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز 21
تحقيق الاتساق في عمليات البرمجة بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها 21

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية (القرار 2001/م ت-1/3)

1- قدمت المديرة التنفيذية عرضاً شفوياً بشأن إدارة الموارد والمسائل الاستراتيجية التي تواجه **البرنامج**.

2- وأشارت إلى أنه قد تبين، في دورة لجنة التنسيق الإدارية المعقودة في نيويورك يومي 19-20 أكتوبر/تشرين الأول، أن على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تضاعف ما تبذله من جهود للتنسيق في ما بينها؛ إذ أن مجموعة ما فتئت تزداد عدداً من الوكالات التي كان من المستبعد أن تتأثر بالأعمال ذات الطابع الإنساني أصبحت تتأثر شيئاً فشيئاً بهذه الأعمال.

3- وذكرت المديرة التنفيذية أن توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تشير إلى أن تباطؤ الاقتصاد على الصعيد العالمي قد يؤدي إلى أن يزداد عدد من يحصلون على أقل من الحد الأدنى البالغ دولاراً وحداً في اليوم بمقدار 10 ملايين شخص وإلى أن يصبحوا أكثر عرضة للإصابة بالأمراض وأشد تأثراً بقصور وأشد تأثراً بقصور المتحصل الغذائي. وقد يُضعف هذا التباطؤ قدرة البلدان المانحة على تقديم المساعدة إلى من هم في حاجة إليها. وقد يكون على **البرنامج** أن يواجه عواقب هذا التباطؤ سواء من حيث ازدياد الاحتياجات أو تناقص الموارد المتاحة.

4- وأضافت أنه نظراً لأن كثيراً من عمليات الأمم المتحدة يعاني من قصور الموارد اللازمة للبنود غير الغذائية، فإن النهج الذي ستتبعه الأمم المتحدة إزاء الاحتياجات من هذه البنود سيؤثر على عمل **البرنامج**. وتعتزم المديرة التنفيذية أن تتناول هذه المسألة في تقريرها إلى الأمين العام بشأن ما قامت به من بعثات بوصفها مبعوثة خاصة إلى القرن الأفريقي، وقالت إنها ستطلع **المجلس** التنفيذي على الجزء من التقرير الذي يتطرق إلى هذه المسألة. وقد يرى **المجلس** أن ينظر، في إطار أنشطة **البرنامج**، في هذه المسألة يستعرض الفئة البرمجية المتعلقة بعمليات الطوارئ الممتدة والإنعاش.

5- ولفتت المديرة التنفيذية انتباه **المجلس** إلى حالات الطوارئ الراهنة في أنغولا ومنطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا وأمريكا الوسطى ومنطقة البلقان وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والقرن الأفريقي.

6- ومن المقرر عقد عدد من المؤتمرات الدولية في عام 2002 في إطار مشترك بين الوكالات. وأعربت المديرة التنفيذية عن أملها في أن تغتنم الحكومات فرصة مؤتمر تمويل التنمية (المقرر عقده في مارس/آذار 2002 في المكسيك) وتقدم أفكاراً عملية بشأن السبل الكفيلة بتحسين حالة التنمية في سائر أنحاء العالم.

7- وأبرزت المديرة التنفيذية عدداً من الإنجازات والتحديات في مضمار التوظيف في **البرنامج**، لاسيما تحقيق التوازن بين الجنسين وتوخي التوزيع الجغرافي العادل. وفضلاً عن ذلك، أبلغت **المجلس** بما شرعت في اتخاذه من تدابير منذ أن غادر السيد نامانغا أنغونغي، نائب المديرة التنفيذية السابق، **البرنامج** حتى تكون المرحلة الانتقالية سلسلة. وأعادت التأكيد على التزامها والتزام الموظفين التنفيذيين الراسخ بمواصلة الجهود لإدارة المنظمة على نحو فعال.

8- هنأ **المجلس** المديرة التنفيذية **للبرنامج** وموظفيه بجائزة نوبل للسلام. ورحب الأعضاء والمراقبون بالجهود التي تبذلها المديرة التنفيذية في مجال التنسيق بين الوكالات على مستوى المقر وعلى الصعيد الميداني وأعربوا عن تأييدهم للقيام بمزيد من العمل في سبيل الاتساق مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى. فضلا عن ذلك عبر **المجلس**

عن تطلعه إلى الحصول على معلومات بشأن القضايا المتصلة بتوفير المواد للبنود غير الغذائية والمنبثقة عن تقرير المديرة التنفيذية إلى الأمين العام بشأن مهمتها كمبعوث خاص إلى القرن الأفريقي.

9- واستمع **المجلس** إلى بيان من رئيس اللجنة التنفيذية للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيد يوهان مولاندر، سفير السويد لدى منظمات الأمم المتحدة في جنيف. وشكر السفير مولاندر **المجلس** لدعوته إياه لمتابعة إعماله بصفة مراقب، وأعرب عن تأييده الشديد لكل الجهود المبذولة للتنسيق بين الوكالات وناشد الحكومات أن تبقى على مواقف منسقة ومتساوقة إزاء جميع الوكالات. وعبر عن إهتمامه الكبير بمشروع إتخاذ القرارات الخاص بالمجلس التنفيذي وعن تطلعه إلى تلقى معلومات عن المناقشات الخاصة بالإدارة المبنية على النتائج.

قضايا السياسات

التقرير المرحلي عن الإدارة المبنية على النتائج (القرار 2001/م ت-2/3)

10- رحب **المجلس** بالتقرير المرحلي عن الإدارة المبنية على النتائج، أكتوبر/تشرين الأول 2001، الذي قدم **للمجلس** للعلم والإحاطة وتم اختياره لاحقاً للمناقشة. وأثنى **المجلس** على التزام **البرنامج** بالإدارة المبنية على النتائج وربطها بمشروع الإدارة والتسيير.

11- ولاحظ بعض الأعضاء أن **البرنامج** يحتاج في المستقبل لتوسيع دائرة أهدافه وقياس النتائج على مستوى التأثير بيد أن أعضاء آخرين أشاروا إلى الصعوبات البالغة التي تنطوي عليها عملية تحديد واستخدام مؤشرات واقعية للإنجازات على مستوى التأثير واستخدامها كما أكدوا على حاجة **البرنامج** لتوخي الحذر في محاولته لقياس التأثير.

12- كما أكد عدد من الأعضاء على الحاجة لتدريب شامل في مجال الإدارة المبنية على النتائج بغية استخدامها في جميع مستويات العمليات، أي من التخطيط إلى التنفيذ، والرصد، والتقييم والإبلاغ. ورؤي أن يٌوفر التدريب ليس لموظفي **البرنامج** فحسب ولكن أيضا لنظراء **البرنامج** في البلاد المضيفة نظراً للأهمية الفائقة لتبنى النهج القائم على النتائج فيما يتعلق بنجاح نهج الإدارة المبنية على النتائج.

13- واقترح أحد الوفود مشروعاً للأولويات تطبق في إطاري الإدارة المبينة على النتائج على المشروعات التي تستخدم موارد تبلغ قيمتها بأكثر من 5 ملايين دولار. وأقر عدد من الأعضاء بأهمية نهج الإطار المنطقي ولكنهم أشاروا إلى أن ذلك لا يكفي لأن الإدارة القائمة على النتائج لا تقتصر على الأنظمة فقط ولكنها تشمل أيضا تغيير ثقافة أي منظمة.

14- وأشارت الرئيسة، بوصفها عضواً في فريق التسيير غير الرسمي، بأنه ينبغي النظر إلى الإدارة المبنية على النتائج في إطار مشروع الإدارة والتسيير وعلى **المجلس** أن يتوقع تزامن تطور الإدارة المبنية على النجاح وأدوات الإدارة والتسيير الجديد.

15- وتطرقت الأمانة إلى ما أبداه **المجلس** من شواغل فأشارت إلى أن الإدارة المبنية على النتائج لا تشكل بنداً منفصلاً في ميزانية برنامج الأغذية العالمي، إذ أنها مضمنة في جميع مراحل آليات التشغيل الموجودة. وستتعرض العروض المقبلة المقدمة إلى **المجلس** بشأن الإدارة المبنية على النتائج بالتفصيل للروابط بين الإدارة المبنية على النتائج وشبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات وتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها واللامركزية.

16- وفي ختام، لاحظ **المجلس** أن الإدارة المبنية على النتائج جزء لا يتجزأ من مجموعة أدوات رئيسية للإدارة والتسيير، وأشار إلى أن الأمانة ينبغي أن تنظر في إمكان توسيع نطاق مؤشرات النتائج لتشمل مستويات التأثير، ولاحظ أن التدريب في مضمار الإدارة المبنية على النتائج أمر أساسي، وأن الإدارة المبنية على النتائج وسيلة لا غاية.

متابعة البرنامج إعلان الألفية ودوره في مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد والدورة الاستثنائية للأمم المتحدة بشأن الطفل (القرار 2001/م ت-3/3)

17- أعرب **المجلس** عن دعمه وتقديره لعمليات الطوارئ والعمليات الإنمائية التي يضطلع بها **البرنامج** والتي ساهمت في تحقيق أهداف قمة الألفية، ولاسيما دعم **البرنامج** لأفريقيا. وأشار إلى أن ثمة حاجة إلى اتباع نهج ذي طابع استراتيجي أكبر لتضمين هذه الأهداف في عمل **البرنامج**.

18- وأشار **المجلس** أيضا إلى أن الوثيقة ينبغي أن تركز بدرجة أكبر على أهداف محددة وعلى تحديد مسار واضح لتحقيق أهداف الألفية.

19- وفضلاً عن ذلك، أبدى **المجلس** اهتمامه بأن يعرف بصورة أفضل كيفية تفاعل **البرنامج** مع الوكالات الأخرى ومع الشركاء في السعي لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية. وطلب أيضا تزويده بمعلومات عمَّا أحدثته المنظمة، أو ما تعتزم إحداثه، من تغييرات لتحقيق تلك الأهداف.

20- وطلب **المجلس** أن تقدم إليه في المستقبل وثيقة عن النهج الاستراتيجي الذي يتبعه **البرنامج** في تحقيق أهداف إعلان الألفية وبلوغ مقاصده.

المبادئ التوجيهية لاجتماعات المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (القرار 2001/م ت-4/3)

21- أشاد **المجلس** بالوثيقة وناقش المسائل المختلفة المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لإدارة وتسيير اجتماعات **المجلس**، لاسيما مسألة التعامل مع الوثائق التي تقدم إليه لكي يجيزها أو ينظر فيها أو للعلم والإحاطة.

22- ورأى بعض الأعضاء بأن على **المجلس** أن يتفادى مناقشة البنود التي تقدم إليه للعلم والإحاطة لما ينطوي عليه ذلك من إهدار لوقت **المجلس** الثمين وإطالة الزمن الذي تستغرقه الاجتماعات. ولكن أشار بعض الأعضاء الآخرين إلى أن تطبيق هذه القاعدة في الدورة الحالية كان سيعني عدم إثارة بعض المسائل الهامة والقيمة. وعموماً، رأى **المجلس** بأن التحكم في طول مثل هذه المناقشات شئ هام.

23- وأثناء إعداد تقرير عمال فريق التسيير المعنية بالإدارة والتسيير، اُقترح أن (أ) تحتوي وثائق القرارات والتوصيات على القرارات فقط على أن يعدل عنوان الوثيقة وفقا لذلك؛ (ب) يُحتفظ بالتوصيات لوثائق ملخص أعمال المجلس التنفيذي. ونتيجة لذلك، اقترحت الرئيسة أن تشتمل مشروعات القرارات في جميع الوثائق على قرار فقط وليس على توصية. ولكن ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاستخدام التوصيات في حالة الشكل الموحد لتقرير المجلس التنفيذي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

24- واقترح أحد الأعضاء أن يعاد تقييم دور المقرر، الذي يمثل حلقة الوصل بين الأمانة **والمجلس**، وأن ينظر **المجلس** في إمكانية انتخابه على أساس سنوي وأُقترح أيضا أن تحلق وظيفة لنائب المقرر يقوم بمساعدته في أداء الواجبات الضخمة المنوطة به. اقترحت الرئيسة أن تناقش هذه المسألة في الاجتماعات اللاحقة لهيئة المكتب وأن تقدم للمجلس مرة أخرى في تاريخ لاحق.

مسائل الموارد المالية والميزانية

التقرير المرحلي الثاني عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن مراجعة الحسابات المالية للفترة 1998-1999 (القرار 2001/م ت-5/3)

25- رحب **المجلس** بالتقرير المفصل والشامل وشدد على أهمية المسائل التالية التي ناقشها التقرير:

- إدارة الأموال النقدية؛
- إدارة الاستثمارات وإيكالها إلى جهات خارجية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو جهات أخرى؛
- اللامركزية؛
- تقارير التكاليف الفعلية وتكاليف الميزانية في شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات (WINGS) توخياً لمزيد من الشفافية؛
- تنفيذ الاسترداد الكامل للتكاليف من قبل جميع المانحين

26- ورداً على الأسئلة التي أثيرت أثناء المناقشة، أوضحت الأمانة أنها ستنفذ ما وجهته إليها اللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من توصيات. وستقدم الأمانة، في فبراير/شباط 2002 وفي وقت لاحق من تلك السنة، إلى **المجلس** تقارير مفصلة عن إدارة النقدية والاستثمارات وعن تقييم اللامركزية وإيكال رصد أداء مديري الاستثمارات إلى جهات خارجية. وذكرت الأمانة أنها على علم بعملية الاستعراض التي يقوم بها في الوقت الراهن خبراء للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهي بانتظار ما تتمخض عنه من نتائج. بيد أنها لم تتخل عن فكرة الاستعانة بجهات خارجية حرصاً على التعاون في ما بين الوكالات مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي الوقت ذاته، أنشأت الأمانة آليات بغية التثبت من أن رصد أداء مديري الاستثمارات يتم على النحو الواجب. وأكدت الأمانة أن بوسع شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات أن يتيح المعلومات عن النفقات الفعلية والمدفوعات مقارنة بالميزانيات وذلك توخياً لتحقيق قدر أكبر من الشفافية في استخدام المساهمات. وأخبرت **المجلس** أن تقريراً منفصلاً عن تحليل التكاليف واحتوائها في شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات، يقدم في هذه الدورة، سيوضح كيف سيمكن هذا النظام من إدارة الاسترداد الكامل للتكاليف ومن حسابها.

27- ورداً على الأسئلة التي أثارها بعض الأعضاء، أكد المراجع الخارجي أن **البرنامج** نفذ التوصيات على نحو مرضٍ بصفة عامة. وسيستغرق تنفيذ بعض التوصيات، مثل اللامركزية أو التوصيات المتعلقة بشبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات، وقتاً أطول. وعندما سئلت المراجعة الخارجية عن تطبيقات شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات، أوضحت أن هذا النظام يُمثل حلا متكاملاً وأنه يتضمن، من الناحية النظرية،

تطبيقات من شأنها أن تتيح الحصول على البيانات مباشرة وأن تفي باحتياجات **البرنامج** من المعلومات. وذكر المراجع الخارجي أنه سيقوم بتقييم شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات في وقت لاحق عندما تكتمل عملية الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد. وأكد المراجع الخارجي أنهم سينفذون توصية اللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة بأن يرتب المراجع الخارجي توصيات مراجعة الحسابات، الواردة في التقرير النهائي عن حسابات فترة السنتين 2000 – 2001، حسب الأولوية.

تعيين المراجع الخارجي للبرنامج للفترة 2002–2005: التقرير النهائي للجنة التقييم (القرار 2001/م ت–6/3)

28– قدم رئيس لجنة التقييم **للمجلس** نتائج التقييم وأوصى بتعيين المراقب المالي والمراجع العام للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مراجعاً خارجيا لحسابات **البرنامج** للفترة 2002 – 2005. وأعرب **المجلس** عن تقديره لما قامت به اللجنة من أعمال وأيدَّ قرارها. وأبدى **المجلس** ارتياحه لأن فرص الاختيار كانت واسعة النطاق إذ بلغ عدد المتقدمين بطلبات سبعة مترشحين.

29– وأبدى بعض الأعضاء تحفظات بشأن منهجية احتساب الدرجات ومعايير الاختيار التي طبقت واستفسروا عن الطريقة التي اتبعت في تقييم الخبرة الدولية وسعر الوحدة واقترحوا إعادة النظر في هذه الطريقة لجعلها أكثر دقة. وفضلاً عن ذلك، اقترح ألاَّ تقدم لجنة التقييم توصيتها النهائية إلاَّ بعد أن تتلقى تعليقات لجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وعلَّق أحد المندوبين قائلاً إن اللجنة ينبغي أن تعلن اسم مرشح واحد فقط أياً كانت درجة تقارب الدرجات بين المترشحين.

30– وبعد التداول طلب **المجلس** أن يعاد النظر في المنهجية المتبعة في تقييم المرشحين.

ميزانية البرنامج للفترة المالية 2002–2003 (القرار 2001/م ت–7/3)

31– خلال مناقشة تقديرات ميزانية **البرنامج** للفترة المالية 2002 – 2003 كما تقدمت بها المديرة التنفيذية وملاحظات اللجنة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية قام **المجلس** بما يأتي:

(أ) أعرب عن تقديره لعرض وثيقة الميزانية بصورة واضحة ودقيقة وسلسة؛

(ب) أحاط علماً بالمستويات التشغيلية، بما في ذلك مكونات الإنفاق المتوقعة بحسب فئات البرامج والتكاليف كما هو موضح في الجدول 2 (الفقرة 32)؛

(ج) أقر بأن هذه الوثيقة أخذت في الاعتبار العوامل ذات الصلة التي أوجزتها اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة؛

(د) طلب تزويده بما يتم إبداؤه من آراء تتعلق بتكاليف وفوائد عملية اللامركزية في **البرنامج**؛

(ه) شجع **البرنامج** على الاستمرار في السعي لوضع تدابير لخفض التكاليف في جميع فئات البرامج ولتقوية التعاون بين وكالات الأمم المتحدة.

32– واقترحت المديرة التنفيذية استعراض معدلات الدعم غير المباشر خلال الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي التي ستعقد في شهر أكتوبر/تشرين الأول وذلك بالتشاور مع الجهات المانحة.

33- أعرب عدد من الأعضاء عن قلقهم فيما يتعلق بتوافر الموارد المتاحة للأنشطة الإنمائية وحثوا **البرنامج** على تنفيذ توصيات سياسة تحفيز التنمية بصورة كاملة وذلك بغية زيادة توافر المعونة الغذائية للأنشطة الإنمائية.

شبكة البرنامج للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات لتحليل التكاليف واحتوائها (القرار 2001/م ت-8/3)

34- أكدت الأمانة عند تقديمها لوثيقة المعلومات أن الوثيقة لا تشكل التقرير الكامل عن برنامج تحسين الإدارة المالية وأن التقرير سيصدر بعد اكتمال البرنامج في نهاية عام 2001. وأشارت إلى أن الوثيقة الحالية قد ركزت على أنظمة المعلومات المتكاملة التي أقيمت حديثاً وهي تشتمل على أكبر مكون في برنامج تحسين الإدارة المالية كما أنها ستوفر المعلومات عن استخدام مساهمات الجهات المانحة وتساعد في تنفيذ مشروعات **البرنامج** على المستوى المالي. ووفرت للأعضاء أيضا معلومات عن كيفية استخدام شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات لاحتواء التكاليف في حالة المشتريات المحلية من الأغذية على سبيل المثال.

35- وعبر الأعضاء عن تقديرهم للجهود التي أضطلع بها فيما يتعلق ببرنامج تحسين الإدارة المالية وتطوير شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات. أشير إلى أن شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات يمثل أداه جيدة لاحتواء التكاليف لأنه يتيح توافر المعلومات في الوقت المناسب. ولكن تم التأكيد على ضرورة أن يكون احتواء التكاليف جزء لا يتجزأ من ثقافة الإدارة وأن شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات أداة لرصد التكاليف والتحكم فيها. وعبر الأعضاء عن تفهمهم لحاجة النظام للاستقرار وتدريب الناس على استخدامه. وعبر الأعضاء أيضا عن توقعهم في أن يوفر نظام شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات معلومات لقياس كفاءة وفعالية برنامج تحسين الإدارة المالية في ضوء نقاط مرجعية ومعايير محددة.

36- واتفقت الأمانة مع الملاحظات التي أبداها الأعضاء ومفادها أن النظام يوفر الأدوات ولكن هناك حاجة، فيما يتعلق باحتواء التكاليف، إلى تغيير في ثقافة الإدارة. وستشكل شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات استثماراً عظيما في تطوير المعايير ونقاط مرجعية يمكن قياس أو تقيم الكفاءة والفعالية وفقا لها. وقالت المديرة التنفيذية أن شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات يمكن أن توفر معلومات دقيقة عن استخدام الأموال وهذا جانب في الأنظمة القديمة لم تتوافر فيه الشفافية. ولفتت المديرة التنفيذية أيضا نظر **المجلس** إلى أن بعض الفوائض في الأموال من مشروعات مقفلة قد تم تحديده أثناء عملية نقل المعلومات من النظام القديم إلى النظام الجديد. وستقترح الأمانة سبلا لاستخدام هذه الأموال في الدورة العادية الأولى المزمع عقدها في فبراير/شباط 2002.

تقارير التقييم

تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ في تيمور الشرقية (القرار 2001/م ت-9/3)

37- رحب **المجلس** بالتقرير المعني بعمليات البرنامج للطوارئ عن تيمور الشرقية لما اتسم به من نقد بناء، مضيفاً أن العملية كانت ناجحة عموماً. وفي ذلك السياق، أعرب الأعضاء عن تقديرهم للتحديد الصريح لأوجه الضعف في البرمجة والرصد، والمشاركة المحلية المحدودة في عملية اتخاذ القرارات، ومخاطر التأثير السلبي على إنتاج الأغذية محلياً. وتم التأكيد على الحاجة لتعزيز قدرة **البرنامج** على الاستعداد للطوارئ على المستوى الإقليمي. ورحب بعض

الأعضاء بالاقتراح الداعي إلى تبني عملية تتكون من خطوتين لإجازة عمليات **البرنامج** للطوارئ، لاسيما في الحالات التي تتسم فيها عمليات التقدير بالتعقيد نسبة لانعدام فرص الوصول أو شح البيانات.

38- وأجابت الأمانة أن التقييم المتعلق بتيمور الشرقية كان تقييما دقيقا للغاية لعملية طوارئ معقدة اضطلع بها في ظروف استثنائية. وحُددت دروس عامة لينظر فيها وتتخذ الإجراءات المناسبة بشأنها في المستقبل. ومن المؤمل أن ييسر استخدام المبادئ التوجيهية الجديدة للرصد والتقييم التي تخضع حاليا للتجربة على مستوى الميدان لرصد العمليات المماثلة في المستقبل. وأشير إلى أن الحصول على خدمات العدد الكافي من موظفي البرمجة والرصد الذين يمتلكون الخبرة اللازمة يشكل تحديا على الدوام نتيجة للعدد الكبير من عمليات الطوارئ في البلدان الأخرى. ويقوم **البرنامج** الآن بمعالجة هذه المشكلة على نطاق المنظمة. ولقد شرع **البرنامج** في عملية الإنهاء التدريجي لأنشطته في تيمور الشرقية وهو يعتزم أن يترك وراءه قدرة وليدة للتصدي للكوارث صغيرة النطاق. وفي أثناء ذلك، يقوم المكتب الإقليمي الجديد لآسيا بتعزيز قدرته على الاستعداد للكوارث والاستجابة العاجلة على المستوى الإقليمي.

تقرير موجز عن عملية الإغاثة الممتدة للسودان 4168 (التوسع الخامس)، وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش 6189 (القرار 2001/م ت-10/3)

39- في الوقت الذي رحب فيه **المجلس** بالتقرير المفيد، رأى أحد الأعضاء أن التقرير يعوزه الوضوح ويفتقر إلى الاستنتاجات الجلية إذ أنه وصفي أكثر منه تحليلي. وشكلت الحاجة إلى تعزيز التعاون بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واقتسام النتائج على مستوى الميدان إحدى المسائل الرئيسية. وتساءل بعض الأعضاء عمَّا إذا كان التقييم ثمرة لجهد مشترك بين **البرنامج** والمفوضية وقالوا إنهم كان سيرحبون بحضور من يمثل المفوضية في المناقشات. وحث **المجلس البرنامج** على الفراغ في أسرع وقت ممكن من آخر نسخة لمذكرة التفاهم العالمية مع المفوضية. وطالب بعض الأعضاء بالمزيد من التحليل فيما يتعلق بالحاجة إلى تقديم المعونة الغذائية على الأجل الطويل للسكان اللاجئين. وأشير إلى أن **المجلس** قد لاحظ، منذ كتابة التقرير، الحاجة للمزيد من البنود غير الغذائية للحيلولة دون بيع الأغذية وأيضا لأنشطة الغذاء مقابل العمل متعلقة بالبيئة. وقد بدأت عودة اللاجئين إلى ديارهم بأعداد مقدرة كما يستمر تدفقهم على بلادهم منذ كتابة التقرير.

40- وأقرت الأمانة في ردها بما جاء في ملاحظات **المجلس** عن افتقار التقرير للتحليل. وأشير إلى أن الاضطلاع بالتقييم قد تم بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي انتدبت موظفاً للعمل بالبعثة في المستقبل. وبغية توضيح الأمور أكثر، أُشير إلى أن التقييم غطى مجالين. واستمرت عودة اللاجئين إلى بلادهم ويتوقع أن ينخفض العدد الكلي إلى نحو 20 000 خلال السنة القادمة. وفي أثناء ذلك، نفذت أغلب توصيات البعثة المتعلقة بالتنفيذ على المستوى المحلي.

تقرير موجز عن التقييم المرحلي لمشروع الكاميرون 4387 (التوسع الأول) (القرار 2001 م ت/11/3)

41- رحب **المجلس** بهذا التقرير الواضح والصريح الذي يبرز بعض أوجه الضعف التي تواجه التعليم الابتدائي في الكاميرون حالياً. وتم التعبير عن القلق لأن المعونة الغذائية **للبرنامج** قد تفتقر إلى التأثير على الأجل الطويل نتيجة لانعدام المدخلات من البنود غير الغذائية، وشجع **المجلس** المزيد من التعاون مع شركاء التنمية الآخرين مثل البنك الدولي واليونسكو. وأشير إلى أنه ينبغي أن تساهم الأموال التي توافرت تحت مظلة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة

بالديون في خفض الفقر وتحسين التعليم الوطني. وتم التشديد على تشجيع شراء الأغذية محليا إلى المدى الممكن. وتم التعبير عن القلق لأن انعدام أموال الدعم المباشر قد حد من قدرة المكتب القطري على الرصد.

42- وأشارت الأمانة إلى شك الذي ساور البعض حول إطارها التعليم الوطني وقت أجازه المشروع. وأشير إلى أن ذلك حدث خلال فترة شهدت إعادة هيكلة للاقتصاد اتسمت بالصعوبة وفي وقت كانت الحكومة تعاني فيه من الضغوط لخفض النفقات على مستوى القطاع العام. وعلى الرغم من أوجه الضعف هذه، هناك الآن بوادر مشجعة تشير إلى تحقيق بعض التقدم مثل إعادة فتح 22 كلية لتدريب المعلمين والمزيد من الاستعداد من جانب مجتمع المانحة لتوفير الدعم للكاميرون. ويجري حالياً تعزيز عمليات الرصد وجمع البيانات للمشروع. وفيما يتعلق بانعدام أموال تكاليف الدعم المباشر، اقترحت الأمانة مناقشة الأمر مع المجلس التنفيذي خلال عام 2002 إذ أن هذه مشكلة أساسية تواجه الكثير من المكاتب القطرية الصغيرة بصورة خاصة.

تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لبوليفيا (1997 – 2001) (القرار 2001/م ت-12/3)

43- أشاد **المجلس** بالتقرير ولاحظ أن جميع توصياته قد عكست في مذكرة الاستراتيجية القطرية. ولاحظ **المجلس** أن التوصيات تتسق مع الاستنتاجات التي خرج بها بعض أعضاء المجلس التنفيذي بعد زيارة قاموا بها للبلاد. ولاحظ عدة أعضاء عملية تحديد المستفيدين تحتاج إلى تحسين وأن البيانات المتوافرة نتيجة لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في البلاد يمكن أن تساعد في تحقيق تلك الغاية. ورؤى أن تساهم المؤشرات الدقيقة التي يمكن قياسها أيضاً في عملية التحسين هذه. وأكد **المجلس** على أهمية استمرار السعي لخلق شراكات استراتيجية مع الهيئات الفنية وذلك بغرض لا لتعزيز عمليات رصد الأنشطة فحسب ولكن أيضاً توخياً للتنسيق بين شركاء **البرنامج** بصورة عامة. وشدد المجلس على الحاجة لأدوات ربط أفضل بين تدخلات **البرنامج** المختلفة في البلاد، كما طلب معلومات إضافية عن تأثير البرامج. وأشاد **المجلس** بتعاون الحكومة ومساهمتها المالية وأيضا بتفاني موظفي **البرنامج**.

44- وأقرت الأمانة بأن البرنامج القطري لبوليفيا كان من أول البرامج التي صممت في وقت لم تكن فيه المبادئ التوجيهية تفي بالغرض بيد أن العلاقة الممتازة بين **البرنامج** والحكومة والشركاء لعبت دوراً أساسياً في تسيير اتخاذ التدابير المناسبة الرامية إلى تحسين آليات التوجيه والممارسات المتعلقة بالرصد وسيواصل **البرنامج** العمل على تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة مستخدما في ذلك تقنيات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بغية تحديد أكثر الأسر فقراً وأيضاً لرصد النتائج والإبلاغ عنها.

تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لهايتي (1998 – 2002) (القرار 2001/م ت-13/3)

45- رحب **المجلس** بالتقرير وأكد أحد الأعضاء على اتفاقه مع الاستنتاج القائل بأنه لا ينبغي أن تتجاوز التزامات الأغذية تحت مظلة البرنامج القطري الجديد المستويات الحالية. وأعرب الوفد الكندي عن تقديره للفرصة التي أتيحت له لضم موظف من السفارة الكندية في هايتي لفريق التقييم. وسلّمت الأمانة بذلك كما وجهت الدعوة للأعضاء الآخرين في **المجلس** للمشاركة في عمليات التقييم المستقبلية بصورة مماثلة.

تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لمالي (1998 – 2002) (القرار 2001/م ت-14/3)[1]

46- أعرب **المجلس** عن دعمه لاستنتاجات وتوصيات التقويم. ولاحظ عدد من الأعضاء بقلق أن أموال تكاليف الدعم المباشر المحدودة المتاحة للبرامج القطرية الصغيرة لاتزال تشكل عائقا في وجه تنفيذ ورصد أنشطة البرامج القطرية بفاعلية. ووافقت الأمانة على إجراء المزيد من المناقشات مع **المجلس** حول هذه المسألة العريضة في عام 2002.

تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري لزامبيا (1998 – 2002) (القرار 2001/م ت-15/3)

47- رحب **المجلس** بالتقرير الذي أعد بصورة جيدة وأيضا للصورة التي أبرزت وثيقة مخطط الاستراتيجية القطرية التوصيات الواردة فيه. بيد أن بعض الوفود رأت أنه كان ينبغي على البعثة أن تولي المزيد من الاهتمام لسياق الأمن الغذائي على المستوى الوطني الذي تبرر المعونة الغذائية لزامبيا في إطاره وأيضا لكيفية مساهمة الحكومة في الشراكة. ولفت عدد من الوفود النظر للاستنتاجات المتعلقة بقضايا تمايز الجنسين وإلى حقيقة أن المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل الأصول قد زادت أعباء العمل الذي تضطلع بها النساء.

48- وأجابت الأمانة بأنه سيتم استعراض الاختصاصات المعيارية لعمليات تقييم البرامج حتى تأخذ في الاعتبار السياق الكلي للأمن الغذائي على المستوى الوطني الذي يعمل البرنامج القطري من خلاله. وأشير إلى أن تقارير التقييم الكاملة التي تقدمت بها البعثة، والتي توفر استنتاجات تفصيلية أكثر، متوفرة للعلم والإحاطة باللغة الأصلية فقط.

المسائل التشغيلية

مخطط الاستراتيجية القطرية لبوليفيا (القرار 2001/م ت-16/3)

49- أشاد عدة أعضاء بما قدمته الحكومة من مساهمة ممتازة في البرنامج القطري الجاري تنفيذه. وأشاروا إلى أن بوليفيا من البلدان المستفيدة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ينبغي أن تحظى بالدعم. وأشاروا أيضا إلى أن التوصيات المنبثقة عن زيارة أعضاء المجلس التنفيذي وتوصيات بعثة التقييم قد أخذت في الحسبان عند إعداد استراتيجية البرنامج القطري المقبل.

50- وأوصى أحد الأعضاء بأن يتضمن البرنامج القطري، على نحو واضح، أوجه الارتباط بين عمليات الطوارئ وعمليات الطوارئ الممتدة والإنعاش والأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها **البرنامج**. ونوه عدة أعضاء بتضمين مخطط الاستراتيجية القطرية في استراتيجية بوليفيا للحد من الفقر.

51- وأشار أحد الأعضاء إلى التنسيق الواضح مع المنظمات غير الحكومية وإلى ما لدعم البلدان المعرضة للكوارث من أهمية. وأشار **المجلس** إلى أهمية تعزيز الشراكات مع الشركاء الفنيين.

[1] تواريخ البرنامج القطري لمالي هي 1999 – 2002 (وليس 1998 – 2002) حسبما ورد في التقرير الموجز للمجلس التنفيذي.

مخطط الاستراتيجية القطرية لهاييتي (القرار 2001/م ت-17/3)

52- أثنى **المجلس** على المكتب القطري لما قام به من تنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمانحين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية.

53- ولاحظ الأعضاء أن مستوى انعدام الأمن الغذائي في هاييتي قد بلغ حداً أقصى وأقروا بالحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدات. غير أن عضوين اثنين ذكرا أن مستوى الالتزامات الغذائية ينبغي أن يظل كما هو عليه الآن بسبب بيئة التشغيل. وتم التشديد على أهمية تجميع بيانات لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بغرض إعداد البرنامج القطري. وشُجع المكتب القطري على زيادة عدد الموظفين وتحسين قدراته على إحكام الرصد والتقييم. وعند إعداد البرنامج القطري ينبغي تضمين العنصر الخامس بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز فيه بصورة استراتيجية.

54- وشجع **المجلس** الحكومة على أن تزيد دعمها لأنشطة البرنامج القطري.

مخطط الاستراتيجية القطرية لمالي (القرار 2001/م ت-18/3)

55- أكدت الأمانة أن البرنامج القطري سيُوجه جغرافيا للمناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في البلاد. واضطلع **البرنامج** بدراسات تتيح له فهما أفضل للهياكل الاجتماعية المعقدة السائدة في هذه المناطق. وستساعد المعرفة المستمدة من الدراسات المشار إليها أعلاه ومن دراسات وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في تصميم البرنامج القطري.

56- واقترح بعض الأعضاء على **البرنامج** إدراج عمليات الطوارئ وعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش في المداولات المتعلقة بمخططات الاستراتيجية القطرية. وأشارت الأمانة إلى أنه ينبغي الإشارة إلى مخططات الاستراتيجية القطرية الخاصة بالبلدان التي يضطلع فيها **البرنامج** بمثل هذه العمليات المستمرة. وفي حالة مالي، لم تكن هناك خطة لتمديد عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش كما أنه من غير المتوقع الاضطلاع بعمليات طوارئ. بيد أن النهج الإنمائي الذي يتسم به مخطط الاستراتيجية القطرية سيوفر الوسائل لأنشطة تخفيف الكوارث والدعم للحكومة في جهودها لتعزيز قدراتها في مجال الإنذار المبكر.

57- وأشار عدد من الأعضاء إلى أن موارد تكاليف التشغيل المباشرة غير كافية في البلدان التي تنفذ عمليات صغيرة نسبياً. وأقرت الأمانة بأن هذا ما حدث في مالي وأن البرنامج القطري سيُبنى حول شراكات استراتيجية بغية تلبية الاحتياجات من البنود غير الغذائية. ولكن كان هناك رأي بأنه سيكون من الصعب، في ظل الإجراءات المالية المطبقة حالياً، تغطية النفقات المتصلة بالتوصية التي تدعو إلى المحافظة على مستويات مناسبة من الموظفين واستحداث أنظمة شاملة للرصد والتقييم.

58- وأثنى عدد من الأعضاء على الدعم الإيجابي الذي وفره **البرنامج** لبرنامج إعادة هيكلة سوق الحبوب (نظام الأمن الغذائي الوطني). وتم تشجيع **البرنامج** على مواصلة شراء الذرة والدخن من الأسواق المحلية، كلما كان ذلك مناسباً، وعلى العمل بصورة وثيقة، أثناء الإعداد للبرنامج القطري، مع الشركاء فيما يتعلق بطرق الاستفادة من نهر النيجر وتوسيع البنيات الأساسية للتعليم الابتدائي.

مخطط الاستراتيجية القطرية لزامبيا (القرار 2001/م ت-19/3)

59- أيد **المجلس** مخطط الإستراتيجية القطرية، مشيراً إلى توافق الاستراتيجية والأهداف الموجزة في الوثيقة مع أولويات الحكومة وسياسة **البرنامج** لتحفيز التنمية. وأشار **المجلس** مع التقدير إلى الجهود الرامية للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز الذي ضرب زامبيا بصورة تتسم بالشدة. وأشار أحد الأعضاء إلى ورقة البنك وصندوق النقد الدوليين المعنية باستراتيجية خفض الفقر في زامبيا وحث المكتب القطري على أخذها في الاعتبار أثناء إعداد البرنامج القطري. وأجابت الأمانة بأن فريق الأمم المتحدة القطري شارك بنشاط في ورقة استراتيجية خفض الفقر وأن **البرنامج** سيواصل، بوصفه عضواً في الفريق القطري، متابعة المناقشات.

60- وأكد عدة أعضاء على الحاجة إلى تعزيز مشاركة السلطات المحلية والمجموعات السكانية بغية تحقيق أهداف البرنامج القطري القادم. وأكدت الأمانة **للمجلس** أن البرنامج القطري سيهتم بالشراكات.

61- وأعاد عدد من الأعضاء تأكيد أهمية عملية تحديد المستفيدين ووضع أولويات للأنشطة مع ضرورة توافر تحليل لهشاشة الأوضاع يمكّن من القيام بذلك. وأبلغت الأمانة **المجلس** بأن الأسر التي تأثرت بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز ستشكل المجموعات الرئيسية المستهدفة للبرنامج القطري القادم.

62- وأشار بعض الأعضاء إلى أن إمكانيات زامبيا الزراعية كبيرة ونتيجة لذلك ينبغي أن تستخدم المعونة الغذائية بعناية في المناطق الريفية أثناء التصدي للمشاكل الكامنة من خلال تدابير السياسات الزراعية والريفية.

63- وحث أحد الأعضاء المكتب القطري على توفير تفاصيل أكثر تتعلق بالرصد والتقييم في البرنامج القطري المقبل. وأشاد عضو آخر بالمكتب القطري لعلاقته النشطة بالجهات المانحة في البلاد، مشيراً إلى أن هذه العلاقة تساعد في تنشيط المناقشات الجارية المتعلقة بالسياسات ووضع أولويات للعمليات.

64- وشجع **المجلس** الأمانة على استخدام المعونة الغذائية لتحسين أوضاع النساء وذلك بالتعاون مع السلطات الوطنية. وأجابت الأمانة بأن هناك سياسة وطنية لقضايا تمايز الجنسين وأن **البرنامج** سيعمل مع الحكومة لإدماج الجوانب المتعلقة بقضايا تمايز الجنسين في البرنامج القطري.

البرنامج القطري لملاوي (2002-2006) (القرار 2001/م ت-20/3)

65- أجاز المجلس التنفيذي البرنامج القطري لملاوي (2002-2006) ولاحظ أن الوثيقة كانت جيدة الإعداد وأنها أظهرت، على نحو كامل، الأولويات الإنمائية للحكومة. ورحب مندوب أحد الأقاليم بتضمين الأطر المنطقية في جميع البرامج القطرية الجديدة وبإرفاق ملاحق بالوثائق تحتوي على ملخصات لهذه الأطر.

66- وأكد عدة أعضاء ضرورة التثبت من وجود الأطر المؤسسية والإدارية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المقررة قبل إبرام اتفاقات وعقود تشغيل تتعلق بالبرامج القطرية. وعلقت الأمانة قائلة إن **البرنامج** يعمل في تكاتف مع اللجنة الاستشارية للبرنامج القطري لملاوي التي تتولى الحكومة رئاستها، وذلك سعياً لكفالة أن تقوم الحكومة بتعيين منسقي برامج وطنيين لكل نشاط من أنشطة البرنامج القطري تعزيزا للقدرات المؤسسية.

67- وإدراكا لاستمرار تفشي الفقر في ملاوي على نطاق واسع ونظراً لارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز وسوء التغذية، ذكر عدد من الأعضاء أن البرنامج القطري قد أحسن تصميمه وتركيزه. واقترح أحد الأعضاء أن يعمل المكتب الإقليمي **للبرنامج** متكاتفا مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تحديد الاستراتيجيات والأعمال اللازمة للتصدي لجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز لا لملاوي فحسب بل وللبلدان

الأخرى في إقليم الجنوب الأفريقي. وأبدت الأمانة ترحيبها بهذا الاقتراح وأشارت إلى أن المكتب الإقليمي سينسق بشكل وثيق مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لا في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز فحسب بل وفي مضمار الأمن الغذائي وفي المجالات الأخرى التي تحظى باهتمام الجانبين.

68- واستجابة لطلب أحد الأعضاء إيضاح "الأسر التي يرعاها أطفال"، أوضحت الأمانة أن ظاهرة قيام أطفال برعاية أسر تتكون من أشقاء وشقيقات لهم أصغر سنا شائعة في ملاوي بسبب ما يؤدي إليه فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز من أعداد كبيرة من اليتامى.

69- ودعا أحد الأعضاء إلى أن تكون أنشطة **البرنامج** في ملاوي أكثر استمرارا وأعلمت الأمانة المجلس بأن الدعم للأنشطة المدرة للدخل، من قبيل الصندوق المتجدد للصويا والخضر، الرامية إلى مساعدة المستفيدين منها على أن يحققوا قسطاً أكبر من اعتمادهم على أنفسهم ستحظى باهتمام بالغ في البرنامج الخمسي القادم. وأشاد بضعة أعضاء بجهود الحكومة لتنفيذ برنامج شبكة الأمان الوطنية إلا أنهم رأوا أن أنشطة البرنامج القطري لا تتكامل بالقدر الكافي وحثوا **البرنامج** على العمل مع شركائه الآخرين من الأمم المتحدة على تحسين التنسيق بين شتى أنشطة البرنامج ووضع أولويات لها وتنفيذها. وأكدت الأمانة **للمجلس** أن تنفيذ برنامج شبكة الأمان الوطنية الجديدة يتم في إطار شراكة وثيقة بين **البرنامج** ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

البرنامج القطري لموزامبيق (2002-2006) (القرار 2001/م ت-21/3)

70- أجاز **المجلس** البرنامج القطري ولاحظ أن الاستراتيجية والأهداف الواردة في الوثيقة تتسق مع أولويات الحكومة ومع سياسة تعزيز ا لتنمية التي يتبعها **البرنامج** وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

71- وأشار عدد من الأعضاء إلى ما أحرزه البلد من تقدم اقتصادي وإلى الجهود التي بذلت لمواجهة التحدي الناشئ عن جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز الذي تفشى بصورة خاصة في موزمبيق. وعلقت الأمانة قائلة إن مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز سيكون من الأولويات في البرنامج القطري. وستؤخذ في الحسبان، عند تنفيذ البرنامج القطري، التوصيات التي قدمها أعضاء **المجلس** الذين زاروا موزمبيق في يونيو/حزيران 2001.

72- واقترح أحد الأعضاء أن يتم توثيق الجهد الرامي إلى زيادة معدل التحاق الفتيات بالمستوى الثاني من التعليم الابتدائي، وذلك باعتبارها حالة دراسة. وأشار أحد الأعضاء إلى ضرورة توثيق عرى التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، لاسيما في ما يتعلق بالبرنامج الخاص للأمن الغذائي. وأفادت الأمانة **المجلس** بأن **البرنامج** يعمل في تعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة لكفالة اتساق البرامج وتفادي التداخل.

73- وأشار عدة أعضاء إلى المرونة التي يتحلى بها صندوق الغذاء من أجل التنمية وإلى النهج المجتمعي الذي يتبعه وهدف تخفيف وطأة الكوارث الذي يسعى إلى تحقيقه. بيد أن أحد الأعضاء أعرب عن شكه في أن تكون الدوائر قادرة على تنفيذ النشاط. وأخطرت الأمانة **المجلس** بأن بعثة تقوم في الوقت الراهن بتقييم نشاط صندوق الغذاء من أجل التنمية تنظر، في الوقت نفسه، في إشراك عدد أكبر من الشركاء الوطنيين بغية تعزيز القدرات على مستوى الدوائر.

74- ورداً على استفسار بشأن الميزة النسبية التي يتمتع بها **البرنامج** في تقديم المساعدة لإنشاء المدارس المجتمعية، أوضحت الأمانة أن المدارس تعد أصولاً مجتمعية. وطلب أحد الأعضاء إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للتصدي للكوارث وللرصد والتنسيق. وأكدت الأمانة **للمجلس** أن هذه العناصر ستضمن وتعد وتنفذ بعناية. وأعرب **المجلس** عن تقديره للتقدم الذي أحرزته الحكومة **والبرنامج** في إعداد استراتيجية وطنية للمعونة الغذائية.

البرنامج القطري للسودان (2002-2006) (القرار 2001/م ت-22/3)

75- أجاز **المجلس** البرنامج القطري للسودان (2002 – 2006)، مشيراً إلى توافقه مع التركيز الاستراتيجي لمخطط الاستراتيجية القطرية وإلى المرونة التي أظهرها **البرنامج** في مواجهة مستقبل لا يمكن التنبؤ به.

76- وأعرب عدد من الأعضاء عن تقديرهم لعلاقة العمل الجيدة التي تربط **البرنامج** بالجهات المانحة الأخرى في السودان. ورحب عدد من الأعضاء بالنهج المتكامل للبرنامج القطري، ودعا أحدهم إلى تطبيق الأنشطة الإنمائية في البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقال. وعلق أحد الأعضاء قائلا أن هناك عوائق قانونية تحول دون تقديم المساعدة الاقتصادية غير الإنسانية للسودان وطالب بتوخي الحذر في الانتقال من عملية طوارئ إلى عملية إغاثة ممتدة وإنعاش.

77- ورأى أحد الأعضاء أن هناك حاجة لإرجاء الأنشطة الإنمائية حتى يحل السلام وأوضحت الأمانة أن البرنامج القطري يتبنى رأيا مفاده أن البلدان التي تعاني من الاضطرابات ليس بإمكانها انتظار السلام. وكان هناك اعتقاد بأن عدم الشروع في الأنشطة الإنمائية أثناء الفترة التي تمر فيها البلاد بأزمة سيفضي إلى تأجيل الاستجابة للاحتياجات الأساسية مثل التعليم الابتدائي والصحة إلى أجل غير مسمى. وتشتد الحاجة إلى المزيد من تدابير بناء السلام والقدرات في المناطق التي دمرتها الحرب. بيد أن الأمانة أقرت بأن الوضع في بعض مناطق السودان قد لا يسمح بالتنفيذ الفوري لأنشطة الإعمار وأن كان هناك ما يدعو للمزيد من مساعدات الإغاثة.

البرنامج القطري لغانا (2001-2005) (القرار 2001/م ت-23/3)

78- أجاز **المجلس** البرنامج القطري لغانا ولاحظ الصلة الواضحة بين الأنشطة والإطار المنطقي.

79- وأيد عدة أعضاء الجهود الرامية إلى توفير الموارد للنشاط التكميلي الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز لمنع المرض من بلوغ مرحلة الوباء.

80- ورحب **المجلس** بتوجيه الأنشطة إلى النواحي الهشة في المناطق الشمالية حيث يسود الفقر وتتفشى معدلات سوء التغذية العالية وينخفض معدل التحاق الفتيات بالمدارس.

81- واستفسر أحد الأعضاء عن مدى قبول الأغذية المقدمة للأطفال وعمَّا إذا كان توزيع وجبتين أمراً مجدياً. وأجابت الأمانة بأن الوجبات الجاهزة المقدمة تتألف من الأرز والبازلاء والسكر وأن الأمهات يستفدن من دروس في التغذية والصحة.

82- واستفسر أحد الأعضاء عن أسباب انخفاض مساهمة الحكومة من 8 مليون دولار في البرنامج القطري السابق إلى 3.3 مليون دولار في البرنامج القطري الجديد. وأوضحت الأمانة أن الانخفاض يعزى إلى تناقص عدد المناطق المستفيدة من خمس إلى ثلاث مناطق. وساهم تدهور معدل الصرف أيضاً في حدوث هذا الاختلاف الواضح في الدعم المقدم من الحكومة.

83- واقترح أحد الأعضاء اتخاذ التعاون بين **البرنامج** ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية نموذجاً يحتذي. ولفت عضو آخر الانتباه إلى أهمية التعاون مع منظمة اليونيسيف في قطاعي الصحة والتعليم وأكدت الأمانة **للمجلس** أن التشاور لا يزال مستمراً.

84- ورداً على استفسار بشأن استخدام وثيقة استراتيجية الحد من الفقر لعام 2001 عوضاً عن وثيقة الرؤية المستقبلية لعام 2020، أشارت الأمانة إلى أن البرنامج القطري كان قد أُعد قبل إصدار مشروع وثيقة الاستراتيجية.

البرنامج القطري للسنغال (2002-2006) (القرار 2001/م ت-24/3)

85- أجاز **المجلس** البرنامج القطري للسنغال الذي أُعد إعداداً جيداً وأشار إلى أن البرنامج القطري أخذ في الحسبان مداولات **المجلس** بشأن مخطط الاستراتيجية القطرية. ورحبت عدة وفود بتكامل البرنامج القطري مع مبادرات الحكومة وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية واتساقه معها. وأثنى عدد من الوفود على السنغال لما بذله من جهود فعالة في التصدي لجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز.

86- وأوضحت الأمانة أن توسيع نطاق التدريب المهني ومحو الأمية ليشمل المناطق الريفية يعد نشاطاً تكميلياً لا نشاطاً إضافياً بسبب المخاوف بشأن توافر الموارد. ورأى أحد الوفود أنَّ على الحكومة أن تتحمل قسطاً من نفقات النقل الداخلي والتخزين والمناولة.

87- وأيد **المجلس** خطة الانسحاب التدريجي من مراكز التغذية المجتمعية خلال فترة ثلاث سنوات والتركيز على مراكز التنمية المجتمعية.

البرنامج القطري للهند (2003-2007) (القرار 2001/م ت-25/3)

88- أجاز **المجلس** البرنامج القطري وأبدى دعمه القوي له ولاحظ الدور الحافز الذي يضطلع به **البرنامج** في الجهود التي يبذلها هذا البلد من أجل القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي بين المستفيدين من الفقراء الجوعى. وأشار بعض الأعضاء إلى الأعداد الضخمة من السكان الذين يعانون من سوء التغذية المزمن في الهند وغلى ضرورة مواصلة تقديم المعونة الغذائية. وأثنى **المجلس** على تملك الحكومة فعلاً لبرنامج المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج** والذي تجلى في حصة الحكومة الكبيرة من الأموال النظيرة. ورحب **المجلس** بتضمين مسائل التمايز بين الجنسين في برنامج الهند وأوصى بتطبيق ذلك في بلدان أخرى.

89- وإجابة عن استفسار، شددت الأمانة على أن الحكومة الهند **والبرنامج** يقومان معاً، في إطار الأهداف المقترحة للبرنامج القطري وإطار السياسات والحد الأقصى للموارد، بإعداد خطة للعمليات تجسد الأولويات والترتيبات المؤسسية اللازمة. ورداً على سؤال بشأن ميزانية النقل الخارجي في البرنامج القطري، أوضحت الأمانة أن هذا البند من الميزانية يغطي تكاليف نقل الزيوت النباتية (أو غيرها من السلع) المقرر شحنها إلى الهند حيث يتم مبادلتها بالحبوب. ورداً على استفسار بشأن حجم البرنامج القطري، أشارت الأمانة إلى أن ميزانيته السنوية أقل من 10 في المائة من ميزانية **البرنامج** العامة المتوقعة للتنمية رغم أن 25 في المائة من فقراء العالم يوجدون في الهند.

90- وأعربت الرئيسة، نيابة عن **المجلس**، عن تقديرها لحكومة الهند لمساهمتها السخية من الأغذية لضحايا الأزمة الأفغانية.

البرنامج القطري لسريلانكا (2002-2006) (القرار 2001/م ت-26/3)

91- بعد أن نظر **المجلس** في البرنامج ا لقطري وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لسريلانكا أجاز البرنامج القطري وأبدى دعمه القوي له. وأعرب عدد من الأعضاء عن تقديرهم لصلات التكامل بين البرنامج القطري وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ورحبوا بتقديم الوثيقتين في وقت واحد ولاحظوا أن التعليقات التي أبداها **المجلس** بشأن مخطط الاستراتيجية القطرية التي اعتمدها منذ وقت قصير قد أخذت في الحسبان.

92- وأثنى **المجلس** على ما اتسم به الإطار المنطقي المرفق بوثيقة البرنامج القطري من وضوح.

93- وأشاد عدد من الأعضاء بالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة الأغذية والزراعة، في نطاق إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وطلب أحد الأعضاء أن تضمن أنشطة التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز في أنشطة التدريب. وأعرب **المجلس** عن ترحيبه بتضمين مسائل تمايز الجنسين في البرنامج القطري لسريلانكا.

94- ورداً على استفسار، أخطرت الأمانة **المجلس** بأن المكتب القطري يقيم مكتبا فرعيا في المناطق المتضررة من الصراعات في شمال البلاد ومكتبا آخر في المناطق الجنوبية المتضررة من الفيضانات. وأعرب أحد الأعضاء عن ترحيبه بعملية الطوارئ التي أجازها **المجلس** منذ زمن قصير والموجهة لضحايا الفيضانات وأشاد بأداء المكتب الإقليمي والمكتب القطري لأعمالهما بكفاءة بعد إحلال اللامركزية فيهما.

البرنامج القطري لمصر (2002-2006) (القرار 2001/م ت-27/3)

95- أجاز **المجلس** البرنامج القطري وأشار إلى التزام الحكومة الراسخ نحوه وأعرب عن أمله في أن يتم عما قريب توفير التمويل له من عملية مبادلة الديون الإيطالية المقررة.

96- وأشار عدد من أعضاء المجلس التنفيذي الذين شاركوا في البعثة التي أوفدها **المجلس** إلى مصر في مايو/أيار 2000 إلى أن أغلب توصيات البعثة وتلك التي قدمت أثناء مناقشة **المجلس** لمخطط الاستراتيجية القطرية قد تجسدت في البرنامج القطري.

97- وأعرب **المجلس** أيضا عن تقديره للاهتمام الذي حظي به التمكين للمرأة والشراكات والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية والتقدير الموحد للقطر.

98- وطلب أحد الأعضاء، مشيراً إلى تناقص الموارد الإنمائية العالمية، إلى **البرنامج** أن يتوخى قدراً أكبر من الصرامة في تخصيص تلك الموارد مع مراعاة المستوى العام من المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلد المعني. وردت الأمانة بأن موارد **البرنامج** الإنمائية توزع مع مراعاة المستويات المتوقعة من الموارد. وشددت على أن مصر لا تزال تصنف في فئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وعلى أن وجود **البرنامج** على نطاق واسع أمر بالغ الأهمية بالنسبة لقدرته على التصدي لما ينشأ من أزمات وحالات طوارئ. ووردت الإشارة إلى أن **البرنامج** أخذ ينسحب تدريجيا من المناطق ذات النمو النسبي في مصر بينما يشرع في القيام بأنشطة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتصل فيها المساعدات الأخرى إلى أدنى حد.

البرنامج القطري لهندوراس (2002 - 2006) (القرار 2001/م ت-28/3)

99- وافق **المجلس** على البرنامج القطري لهندوراس وأشاد بالمستوى الجيد للوثيقة.

100- ولاحظ **المجلس** مع الارتياح أن البرنامج القطري أخذ في الاعتبار جميع التوصيات التي خرج بها **المجلس** أثناء مناقشات مخطط الاستراتيجية القطرية كما لاحظ أن الوثيقة استجابت لاستراتيجية الحكومة لخفض الفقر. واشد **المجلس** بالنهج التشاركي المستخدم في صياغة البرنامج القطري. ونظراً للانتخابات المرتقبة، أعرب بعض الأعضاء عن ارتياحهم للمشاورات التي جرت مع الأحزاب السياسية والهادفة إلى كفالة استمرار دعم الحكومة للبرنامج القطري.

101- وأعرب **المجلس** عن تقديره للمساهمة المالية الهامة التي تقدمها حكومة هندوراس. وعلق أحد الأعضاء قائلا أن هندوراس تستوفي الشروط المطلوبة لمبادرة البلدان المثقلة بالديون ولتعليق الديون على المستوى الثنائي، كما عبر عن أمله في أن توجه الحكومة الأموال التي تتوافر تحت مظلة تلك المبادرات نحو الخدمات الاجتماعية الأساسية.

102- وأشير أيضا إلى أن الحاجة لكفالة استمرار أنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها تتطلب المزيد من بناء القدرات بالتعاون مع المنظمات وبمشاركة نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع ووضع خرائطها.

المشروع الإنمائي سوريا 10070 المقدم للمجلس التنفيذي ليجيزه (القرار 2001/م ت-29/3)

103- أجاز **المجلس** المشروع الإنمائي لسوريا وأعرب عن تقديره لالتزام الحكومة الراسخ نحو المشروع. وأشارت الأمانة إلى أن مجموع تكاليف المشروع الواردة في صفحة الغلاف من وثيقة المشروع ينبغي أن تصوب لتصبح 690 959 32 دولاراً عوضا عن 650 933 32 دولاراً.

104- وطلب أحد الأعضاء أن يتم إعداد إطار منطقي للتحليل. وذكرت الأمانة أن الإطار المنطقي سيرفق بخطة العمليات.

105- وأشار عدة أعضاء إلى تركيز المشروع على مسائل تمايز الجنسين وتوجهه نحو الأسر الفقيرة في المناطق المهمشة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وأشادوا بهذا الاهتمام. وأعربوا عن ارتياحهم لما لاحظوه من تكامل المشروع بصورة جيدة مع استراتيجيات الحكومة واتساقه معها ومن صلات العمل الوثيقة التي تربط **البرنامج** بمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

106- وذكر أحد الأعضاء أن بلده لا يحق له قانوناً أن يقدم مساعدات اقتصادية إلى سوريا وأنه لا يستطيع لذلك السبب دعم المشروع.

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش سريلانكا 10067 (6152 (التوسع الأول) سابقاً) المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها (القرار 2001/م ت-30/3)

107- نظر **المجلس**، في الوقت نفسه، في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في سريلانكا وفي البرنامج القطري وأجاز عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، سريلانكا 10067 وأعرب عن دعمه القوي لها.

108- وأعرب **المجلس** عن ارتياحه للتنسيق الوثيق بين **البرنامج** ووكالات الأمم المتحدة في نطاق إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وعن تركيز **البرنامج** على تقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان والمناطق المتضررة من النزاعات. ورحب الأعضاء بتضمين قضايا تمايز الجنسين في كل من البرنامج القطري وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وأعرب عدد من الأعضاء عن تقديرهم لربط البرنامج القطري بعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش على نحو متكامل ورحبوا بعرض الوثيقتين معاً في آن واحد.

109- ورداً على سؤال، أعلمت الأمانة **المجلس** بأن المكتب القطري يقوم بإنشاء مكتب فرعي في منطقة متأثرة بالنزاع تقع في الجزء الشمالي ومكتب آخر في منطقة متضررة من الجفاف. وأعرب أحد المندوبين عن ترحيبه بعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش التي تمت إجازتها في الآونة الأخيرة والموجهة إلى ضحايا الجفاف في البلاد وأثنى على المكتب الإقليمي والمكتب القطري لقيامهما بأداء أعمالهما بكفاءة بعد أن تم إحلال اللامركزية فيهما.

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش غرب أفريقيا الساحلية 10064 (6271 سابقاً) المقدمة إلى المجلس التنفيذي ليجيزها (القرار 2001/م ت-31/3)

110- أوضحت الأمانة أساليب توجيه أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب والتغذية المدرسية في حالات الطوارئ التي يتم الاضطلاع بها في سيراليون. وأوضحت أن هذه المكونات الثلاثة تطبق فقط في المناطق المفتقرة إلى الأمن الغذائي حيث توجد أشد فئات المستفيدين ضعفاً، وأن وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة قد ساعدتا **البرنامج** في وضع معايير تحديد مدى الهشاشة.

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش زامبيا 10071 المقدمة إلى المجلس التنفيذي ليجيزها (القرار 2001/م ت-32/3)

111- أجاز **المجلس** عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش زامبيا 10071 وأشار إلى أنها تقدم إلى اللاجئين في انغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية مساعدات هم في أمس الحاجة إليها وأعرب عن دعمه حكومة زامبيا في ما تبذله من جهود بغية استمرار سياسة الانفتاح التي تتبعها إزاء اللاجئين. وحظيت الحكومة بالثناء لما قامت به من دور بإبقاء حدودها مفتوحة. ولاحظ أحد الأعضاء أنه ينبغي ألا يكون هناك جيل رابع من اللاجئين في زامبيا. ولاحظ عضو آخر أن دعم اللاجئين ينبغي أن يكون، بالاقتران مع فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، بؤرة تركيز المساعدات التي يقدمها المكتب القطري.

المسائل التنظيمية والإجرائية

برنامج العمل المؤقت للفترة 2002-2003 (القرار 2001/م ت-35/3)

112- رجا **المجلس** الأمانة العامة أن تعدل برنامج العمل المؤقت للمجلس التنفيذي عن فترة السنتين لتدرج فيه مختلف الطلبات التي تم الاتفاق عليها خلال الدورة، لاسيما:

113- في الدورة العادية الأولى من 2002:

- ورقة معلومات عامة عن القضايا المتعلقة بتوفير الموارد للبنود غير الغذائية والمنبثقة من تقرير المديرة التنفيذية إلى الأمين العام بشأن مهمتها كمبعوث خاص إلى القرن الأفريقي؛
- إدراج قضية اللامركزية في الوثيقة الخاصة بإدارة التغيير؛

114- في الدورة العادية الثالثة من 2002 و 2003:

- تقرير عن عمليات الطوارئ التي أقرتها المدير التنفيذية للفترة -يناير/كانون الثاني- يونيو/حزيران من السنة نفسها؛
- تقرير عن عمليات الطوارئ التي أقرتها المدير التنفيذية بالاشتراك مع المدير العام للفترة يناير/كانون الثاني - يونيو/حزيران من السنة نفسها؛

115- وفي الدورة العادية الثانية من 2002 و 2003:

- تقرير عن عمليات الطوارئ التي أقرتها المديرة التنفيذية للفترة يوليو/تموز–ديسمبر/كانون الأول من السنة السابقة؛
- تقرير عن عمليات الطوارئ التي أقرتها المدير التنفيذية بالاشتراك مع المدير العام للفترة يوليو/تموز–ديسمبر/كانون الأول من السنة السابقة؛

116- في الدورة السنوية لعام 2002:

- إدراج بيان عن نتائج مؤتمر التمويل والتنمية وأعمال متابعة هذا المؤتمر في العرض الذي تقدمه المديرة التنفيذية للقضايا الإستراتيجية الراهنة والمستقبلية؛
- إدراج استعراض لعملية النداءات الموحدة وللتدابير الرامية إلى تحسين نوعية وثائق هذه العملية في الوثيقة المعنية بالقضايا الناشئة التي لها صلة وثيقة بنشاط **البرنامج**؛
- وثيقة عن التحديات التي تواجه **البرنامج** في معرض تدبير الموارد للبنود غير الغذائية (بما في ذلك القضايا المتعلقة بتكلفة الدعم المباشر)؛
- وثيقة تتضمن دراسة تمهيدية لمعدلات تكلفة الدعم غير المباشر؛
- إدراج المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم في خطة عمل الرصد والتقييم للفترة 2002–2003.
- تقرير عن القرار النهائي للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ ترتيبات التمويل الخاصة بسلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، ومجمل الأموال الفائضة عن المشروعات المقفلة والتي تم تحديدها خلال الانتقال إلى نظام شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات (WINGS)؛

117- في الدورة العادية الثالثة لعام 2002:

- وثيقة تقدم نهجا إستراتيجيا إزاء التزامات **البرنامج** فيما يخص المسائل المشتركة بين الوكالات وقضايا مؤتمرات القمة، بما في ذلك دراسات لدور **البرنامج** في متابعة مؤتمر التمويل من أجل التنمية؛
- إدراج جوانب احتواء التكلفة في التقرير الخاص بأداء الميزانية للفترة (2000 – 2001)؛
- إدراج دراسة عن معدلات تكلفة الدعم غير المباشر في الحسابات المراجعة عن فترة السنتين (2000–2001)؛

118- في الدورة العادية الثانية لعام 2003:

- إدراج الجوانب التمويلية في الوثيقة التي تضمن تقييم عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش بحسب الموضوع؛

119- في الدورة السنوية لعام 2003:

- وثيقة تستعرض اللامركزية، بما في ذلك جوانب الكفاءة التكليفية، وأثر اللامركزية على البرمجة، وما إلى ذلك؛
- وثيقة تستعرض القضايا المتصلة بسياسات التمويل.

تقرير عن الوضع الراهن للامركزية في برنامج الأغذية العالمي (القرار 2001/م ت-36/3)

120- عرضت المديرة التنفيذية موضوع المناقشة بإيجاز وأوضحت أن عدد كبار الموظفين الذين يتخذون القرارات الموجودين الآن في الميدان قد ارتفع منذ عام 1996 وأن مزيداً من السلطات قد خوّل لهم وزودوا بقدر أكبر من الوسائل التنفيذية لمساعدتهم على أداء مهامهم بقدر أكبر من الكفاءة.

121- وقدم مساعد المديرة التنفيذية للعمليات تقرير الوضع الراهن وأشار إلى أن اللامركزية تنفذ، بوجه عام، بصورة مرضية جداً وأنها تتبع المسار المحدد لها وأنها قرَّبت متخذي القرارات من المستفيدين الذين يقدم **البرنامج** الأغذية لهم. وقال إن شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات لتحليل التكاليف واحتوائها سيجعل اللامركزية أكفأ بكثير. ومن بين التحديات المتبقية التي ورد ذكرها ما يلي: تعزيز خدمات الرقابة في **البرنامج** والاهتمام بقدر أكبر بتدريب الموظفين واستيفاء التوجيه المعياري وكفالة تدفق المعلومات في الاتجاهين بين روما والمكاتب الميدانية.

122- ورأى **المجلس** في ما أنجز من عمل حتى الآن في تنفيذ مبادرة اللامركزية أمراً مشجعاً جداً بالنسبة له وأشاد **بالبرنامج** ولكنه أعرب عن تطلعه لاستعراض مبادرة التغييرات التنظيمية في **البرنامج** التي ستقدم إلى الدورة العادية الأولى لعام 2002 وإلى الاطلاع على دراسة أكثر عمقاً للتكاليف والنتائج ستعرض على الدورة السنوية **للمجلس** لعام 2003. كما أعرب عن تطلعه للفرص المنتظمة التي ستتاح له لمناقشة هذه المسألة بوصفها جزءاً من جدول أعمال الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي.

123- وأقر **المجلس** بالتحديات الكثيرة التي ستبرز في المستقبل كلمَّا مضى **البرنامج** قدما في تنفيذ مبادرة اللامركزية. ومن التحديات التي أشير إليها ضرورة تطوير مهارات الموظفين الميدانيين في تصميم البرامج وإعدادها وصياغتها وإخضاع متخذي القرارات للمساءلة بشأن ما يتخذونه من إجراءات وضرورة تطوير مهارات القيادة لدى الموظفين والحاجة إلى تنمية المهارات المتعلقة بإعداد ميزانيات المشاريع والإدارة المالية في المواقع الميدانية وتوضيح معايير ميزانيات المكاتب القطرية وأهمية توحيد صورة **البرنامج** وتفادي تعدد ملامحه كمنظمة. وطلب أحد الأعضاء أن يتابع **البرنامج** مدونة سلوك موظفي الأمم المتحدة.

124- وأشار بعض الأعضاء إلى ما قد تتيحه اللامركزية في المستقبل من فرص جديدة في علاقات **البرنامج** مع الجهات المانحة. ودعا أحد الأعضاء **البرنامج** إلى أن يستفيد من تجارب اللامركزية في المنظمات الأخرى مثل البنك الدولي واللجنة الأوروبية بل وبعض الجهات المانحة الثنائية. ودعا عضو آخر إلى تعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية ذات الوجود الإقليمي. واختتم الرئيس المناقشة بالإشادة **بالبرنامج** وبمكاتبه الإقليمية بوجه خاص لتمكنها من الالتزام بمختلف المواعيد النهائية للوثائق التشغيلية والقيام في الوقت نفسه بإحلال اللامركزية وتطبيق شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات.

أي أعمال أخرى

ترتيبات تمويل سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم (القرار 2001/م ت-39/3)

125- رحب المجلس التنفيذي بالوثيقة التي تتناول ترتيبات تمويل سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم وشكر الأمانة على توفيرها لمعلومات مستكملة عن التقدم المحرز في هذا المجال ذي الأهمية القصوى.

126- وأعرب **المجلس** عن تقديره للمديرة التنفيذية لتعاملها بجدية وتركيز مع هذه المسألة وأقر بمناصرتها لأمن الموظفين في العديد من المنتديات بما في ذلك اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعقب البيانات التي أدلت بها المديرة التنفيذية، شدد **المجلس** على أهمية سلامة الموظفين وأمنهم وأقر بالطابع العالمي لهذه المسألة التي تتجاوز الاعتبارات المالية والجغرافية. وشجع **المجلس** جميع الأطراف على الدعوة المستمرة لمعالجة المسائل الأوسع نطاقاً المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك إنزال العقوبة بمن يثبت إدانتهم في جرائم ضد العاملين في المجال الإنساني.

127- وأحاط **المجلس** علماً بحصة **البرنامج** من تكاليف الفترة المالية 2002 – 2003 على أساس الإحصاء الذي اضطلع به على نطاق منظمة الأمم المتحدة وأجاز الاقتراح الداعي إلى تسديد حصة **البرنامج** النهائية من الحساب العام لمرة واحدة فقط بالصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة. وأوضحت المديرة التنفيذية **للمجلس** أن إجمالي التكاليف التي تم حسابها في الوقت الراهن والبالغة 53 مليون دولار تعتمد على تقدير إجمالي لعام واحد لتكاليف الموظفين المتكررة وأنها سترتفع بالتالي في الفترة المالية القادمة. وأضافت أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تقدر حالياً أن إجمالي التكاليف للفترة المالية 2004 – 2005 سيرتفع إلى 69 مليون دولار. وأشار **المجلس** إلى أنه سيناقش مرة أخرى أفضل السبل لتمويل حصة **البرنامج** في الميزانية المقبلة.

128- وأخطرت المديرة التنفيذية أيضا **المجلس** بأنشطة أخرى قامت من خلالها بالدعوة المستمرة لسلامة الموظفين وعن اعتزامها مخاطبة اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية عندما تقوم باستعراض مسألة الأمن مرة أخرى في وقت لاحق من هذا العام. وأحاط **المجلس** علما بجهود المديرة التنفيذية في هذا المجال وأعرب عن رغبته في أن تتناول الجمعية العامة المسألة مرة أخرى خلال فترة السنتين القادمة.

129- وفيما يتعلق بآلية الإدارة والتسيير، أكد **المجلس** على ضرورة مشاركة **البرنامج** في أي لجنة تنشأ لتوفير الرقابة على نظام الأمم المتحدة لإدارة نظراً لأن **البرنامج** يمثل واحداً من أكبر الصناديق والبرامج ويوظف أكبر عدد من الموظفين في المناطق التي ترتفع فيها درجة الخطورة. ونتيجة لذلك وجه **المجلس** الأمانة بنقل رسالته إلى الأمم المتحدة بصورة واضحة. وأعاد **المجلس** تأكيد رأيه القائل بأنه ينبغي أن يكون للأطراف التي تتحمل نفقات ترتيبات أمن الموظفين الحق في إبداء رأيها فيما يتعلق بإدارة وتنفيذ هذه الترتيبات.

130- وطلب **المجلس** إلى الأمانة أن تقدم تقريراً في الدورة السنوية المزمع عقدها في عام 2002 بشأن القرار النهائي للجمعية العامة وأيضاً عن كيفية تنفيذ ذلك القرار.

برنامج الأغذية العالمي والأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز (القرار 2001/م ت-40/3)

131- عبر **المجلس** عن تقديره لمذكرة المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز التي قدمتها الأمانة العامة. وأيد **المجلس** تأييداً كاملاً نهج **البرنامج** تجاه فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز بوصفه مسألة تتصل بالأمن الغذائي والتغذية. ولكن أشير إلى الحاجة في المستقبل إلى نهج ذي طابع أكبر استراتيجية لإدماج فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز في البرامج القطرية.

132- ولاحظ **المجلس** مع الارتياح تعاون **البرنامج** النشط مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، كما شجع الالتزام المستمر بالشراكات.

133- وشعر بعض الأعضاء بأنه ينبغي على **البرنامج** كفالة توافر الأدوية. وأُشير إلى أن الشخص الذي يعيش وهو مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز ولا تتاح له فرص الحصول على العلاج الذي يستطيع دفع تكاليفه لن يستفيد كثيراً من المعونة الغذائية بمفردها. وأجابت الأمانة بأن الغذاء الكافي والتغذية الجيدة يمكن أن يساعدا في الحد من تطور فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وتحسين نوعية الحياة للأفراد الذين يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز.

134- وعبر عدد من الأعضاء عن رأي مفاده أنه ينبغي النظر إلى مذكرة المعلومات هذه كخطوة أولى تتبعها وثيقة شاملة للسياسات.

تحقيق الاتساق في عمليات البرمجة بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها (القرار 2001 م ت-41/3)

135- لاحظت رئيسة المجلس التنفيذي، في معرض الإشارة إلى القرار الذي أعده المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في يونيو/حزيران بشأن تحقيق الاتساق بين عمليات البرمجة والدعوة التي وجهها إلى **البرنامج** ومجلس صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لمناقشة القضية، أنه قد يكون على المجلس التنفيذي إبلاغ موقفه إلى الجمعية العامة في نيويورك، التي كانت تناقش مسألة تحقيق الاتساق خلال الاستعراض الشامل للسياسات المعنية بأنشطة التنمية الذي يجرى كل ثلاث سنوات.

136- ودعت نائب المديرة التنفيذية إلى تقديم عرض موجز **للمجلس** عن العملية الجديدة للإجازة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقالت أن هذه العملية تنطوي على تقديم مشروعات عروض عامة مختصرة للبرامج القطرية (مع إتاحة إطارات الأمم المتحدة الإنمائية المناظرة على الموقع في شبكة الانترنت) إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان لمناقشتها في دورة يونيو/حزيران. وأن الأمانات العامة تعد البرامج القطرية بعد ذلك. كما أن النسخة النهائية من برنامج قطري معين توضع على موقع كل منظمة على شبكة الإنترنت بحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول من السنة الأخيرة من البرنامج القطري الجاري. وبعد ذلك تجاز البرامج القطرية رسميا في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في شهر يناير/كانون الثاني التالي، على أساس عدم الاعتراض (بلا وثيقة أو مناقشة)، إلا إذا قدم خمسة أعضاء على الأقل طلبا تحريريا، قبل دورة المجلس التنفيذي، بمناقشة برنامج قطري ما.

137- وأكد **المجلس** مكررا التزام **البرنامج** الكامل بتنسيق وتحقيق الاتساق في عمليات البرمجة، ملاحظا، مع ذلك، أن عملية إجازة البرامج القطرية وجدولها الزمني، يختلفان في **البرنامج** عنهما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأبرز أن عروض الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** تقدم إلى الدورات العادية، وليس الدورات السنوية، للمجلس التنفيذي **للبرنامج**، مشفوعة بتقرير تقييم البرامج القطرية، وأن **المجلس** يصدر توجيهاته إلى الأمانة العامة بعد ذلك بإعداد برنامج قطري لإجازته في غضون سنة. وذكر نائب المديرة التنفيذية أن المجلسين التنفيذيين **للبرنامج** ومنظمة اليونيسيف ليسا مطالبين بتغيير أساليب إجازاتهما للبرامج، ولكن ينبغي لهما النظر في مختلف أوجه الخيار المتاحة لدراسة وإجازة البرامج القطرية، كما فعل مجلسا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

138- ولاحظت رئيسة المجلس التنفيذي أن مسألتي البرمجة والبرامج القطرية سيجرى إعادة النظر فيها ومناقشتها في إطار مشروع أسلوب اتخاذ القرارات في **البرنامج**. وقرر **المجلس** أنه ينبغي **للبرنامج**، إلى حين إجراء هذه المناقشة، أن يحدد موقفا مناسبا ويبلغه للجمعية العامة في نيويورك. وقرر الأعضاء إبلاغ القرار التالي لنيويورك:

"إن المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، إذ يؤكد من جديد تأييده الشديد لتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، وتحقيق الاتساق في عمليات البرمجة، قد لاحظ أن أسلوب إجازته للبرامج القطرية والجدول الزمني لذلك يختلفان بصورة طفيفة عن هذين المعتمدين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. والمجلس التنفيذي **للبرنامج** يقوم الآن بفحص إجراءات اتخاذ القرارات وأساليب البرمجة فيه. وعند اكتمال هذه العملية سيكون المجلس التنفيذي **للبرنامج** قادرا على إبلاغ قراره بشأن الإجراءات الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي لإجازة البرامج القطرية. ويعرب **المجلس** كذلك عن تقديره لمشاركة **البرنامج** بصفة مستمرة وعلى أكمل وجه في مناقشات فريق الأمم المتحدة للتنمية بخصوص تحقيق الاتساق في عمليات البرمجة".